Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 394-411
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.23**

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

# The Impact of Auditor Industry Specialization on the Financial Reports Quality: An applied study on a sample of Iraqi companies and banks

**Saba Ahmed Abdullah*, Imad S. Neamah**
College of Administration and Economics, Tikrit University

***Keywords:***
Sector specialization, financial reports quality

***Article history:***
Received 03 May. 2023
Accepted 07 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Saba Ahmed Abdullah**
College of Administration and Economics, Tikrit University

**Abstract**: The aim of this study is to show the impact of the sector specialization of auditors on the quality of financial reports. The sample of the study is a number of Iraqi industrial companies, insurance companies, and banks, during the period (2011-2021). Furthermore, this study aims to show the effect of the characteristics of sector-specialized companies – like the age, size, and financial leverage (indebtedness) of a company – on the quality of financial reports and statements. The study used the method of content analysis of the annual financial statements of a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange. Sector specialization was measured by the percentage of points (share) used to audit the financial statements of a particular sector in a given year to the total number of other sectors that were audited by the external auditor in the same year, in accordance with the study of (Ismail et al, 2019). The quality of financial reports was measured through accounting conservatism as an indication of the quality of financial reports. This variable was measured by adopting the (MTB) model, in accordance with the study (Al-Shatnawy, 2018). The study found a positive relationship between the sector specialization of the auditor and the quality of financial reports. The results also confirmed that the sector specialization of the auditor is an influential and significant factor in increasing the quality of financial reports, through its impact on the levels of unconditional accounting conservatism.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 394-411
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.23

# أثر التخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات والمصارف العراقية

**صبا احمد عبدالله** **عماد صالح نعمة**
**كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت**

**المستخلص**

**يهدف البحث** إلى بيان أثر التخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية:على عينة من الشركات الصناعية وشركات التأمين والمصارف العراقية، خلال الفترة من (2011-2021)، و**تناول البحث** أسلوب تحليل محتوى للقوائم المالية السنوية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم قياس التخصص القطاعي من خلال النسبة المئوية للنقاط (الحصة) المستخدمة لتدقيق القوائم المالية لقطاع معين في سنة ما إلى اجمالي القطاعات الأخرى التي تم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي في السنة نفسها، بالاتفاق مع دراسة (Ismail et al., 2021) وقياس جودة التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي كوكيل لجودة التقارير المالية، ويتم قياس هذا المتغير باعتماد نموذج (MTB)، بالاتفاق مع دراسة (الشطناوي، 2018) و**توصل البحث** إلى وجود علاقة إيجابية بين التخصص القطاعي للمدقق وجودة التقارير المالية حسب مقياس التحفظ المحاسبي، واكدت النتائج على أن التخصص القطاعي للمدقق يسهم كعامل مؤثر ومهم في زيادة جودة التقارير المالية، عبر تأثيره في مستويات التحفظ المحاسبي غير المشروط، فزيادة مستويات التخصص القطاعي تؤثر وبشكل إيجابي ومعنوي في زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

**الكلمات المفتاحية:** التخصص القطاعي، جودة التقارير المالية، القطاع الصناعي والمصرفي.

**المقدمة**

ألقت الأحداث الاقتصادية على الساحة الدولية ولاسيما الأزمات المالية بضلالها على الواقع الذي تعيشه مهنة تدقيق الحسابات مما جعلها تتجه في أكثر من منحى خاصة بعد احداث انهيار شركة Enron في عام 2001 وشركة WorldCom في عام 2002 وارتفاع وتيرة الاضطرابات وحدوث الخسائر التي تعرضت لها كبرى الشركات بسبب انخفاض مستوى خبرة وكفاءة الأداء لمكاتب التدقيق وضعف مستوى المدققين الخارجيين في الوصول إلى البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعدهم في ابداء الراي الفني المحايد، مما أدى إلى زيادة حالات الغش والتلاعب والاحتيال في القوائم المالية والافصاح عن بيانات غير دقيقة وانخفاض جودة التقارير المالية. لذا اتفق العديد من الباحثين والأكاديميين في أغلب دول العالم للاهتمام بهذه المشكلة وايجاد الحلول المناسبة التي تساعد مكاتب التدقيق للخروج من هذه الازمات، ومن هذه الحلول التخصص القطاعي، **إذ** يعد التخصص القطاعي في أي مهنة من المهن جانباً مهماً لتنمية قدرات أعضائها ورفع الكفاءة والخبرة المهنية لهم، مما يساعد على أداء مهامهم بمستوى أداء أكثر كفاءة وفاعلية، لذلك سعت العديد من المهن السائدة في المجتمع منذ فترة طويلة نحو التخصص الدقيق في الأعمال كأداة لتحسين وتعزيز كفاءة الأداء المهني، ومهنة التدقيق واحدة من المهن المهمة والفعالة والمؤثرة في الاقتصاديات، التي سعت إلى التخصص القطاعي بهدف خدمة زبائنها ومواجهة التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية المتعلقة بممارسة المهنة، والحجم الكبير للشركات والعمليات المعقدة واختلاف المعرفة والأساليب

الفنية المطلوبة لكل نشاط، ومن ثم أصبح تخصص المدقق أمرا مهماً لإدارة عملية التدقيق بجودة عالية، سعيا منها لتحقيق التميز والنجاح لمهنة التدقيق.

وبناءً على ما سبق تم تقسيم البحث على أربعة مباحث يتناول المبحث الأول منهجية البحث، أما المبحث الثاني فسيتناول الإطار النظري للتخصص القطاعي للمدقق وأهميته، وماهية جودة التقارير المالية، ومداخل قياسها واهمية تعبير التحفظ المحاسبي كوكيل لتلك الجودة، ليتم بعد ذلك بيان العلاقة المتوقعة بين متغيري البحث، بينما تناول المبحث الثالث الجانب العملي للبحث وبيان أهم نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها، كما تناول المبحث الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

## المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

يسعى البحث إلى بيان وتحديد مشكلة الدراسة ثم بناء الفرضيات وبيان اهميتها وأهدافها فضلاً عن تناول حدود ومنهج ومتغيرات الدراسة.

**1-1. مشكلة البحث:** تتحدد مشكلة البحث في توجه الانظار نحو التخصص القطاعي لمهنة التدقيق إذ يعد أحد أهم المجالات الحديثة التي لها دور كبير في تحسين جودة وكفاءة ودقة مهنة التدقيق واعادة ثقة المستثمرين واصحاب المصالح في مهنة التدقيق، إذ ساهم التخصص القطاعي في زيادة خبرة ودقة وكفاءة المدققين في جمع المعلومات والادلة الكافية والتأكد من أن الشركات تتبع المعايير المحاسبية في اعداد التقارير المالية للشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز كفاءة وخبرة المدققين الخارجيين في ابداء الرأي الفني المحايد حول عدالة ومصداقية وجودة التقارير المالية للشركات.

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

❖ هل هناك إثر ذو دلالة معنوية للتخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية؟

**2-1. أهمية البحث**: تكمن أهمية البحث من خلال الاهتمام الواضح من قبل الشركات واصحاب المصالح والبنوك وغيرهم في الحصول على بيانات مالية وغير مالية موثوقة وذات جودة عالية ويمكن توفر ذلك من خلال الاعتماد على آراء المدققين المتخصصين قطاعيا لما لهم من خبرة ومهنية في إضفاء المصداقية على البيانات المالية ومساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم. وتعد متغيرات الدراسة من الاتجاهات الحديثة وتم التركيز عليها لإمكانياتها في التطوير والارتقاء بمستوى مهنة التدقيق، وقلة الدراسات عنها في البيئة العراقية.

**3-1. أهداف البحث:** في ضوء ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وأهميته، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في:

1. التعرف على متغيرات البحث وبيان الأهمية - المزايا - المحددات - الأهداف - المقاييس أنواعها حول التخصص القطاعي للمدقق وجودة التقارير المالية.
2. قياس جودة التقارير المالية لعدد من الشركات والمصارف العراقية لفترة محددة باستخدام التحفظ المحاسبي كوكيل.

**4-1. انموذج وفرضية الدراسة**

تمت صياغة الانموذج الآتي في الشكل رقم (1) لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى صياغة فرضياتها:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 394-411
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.23

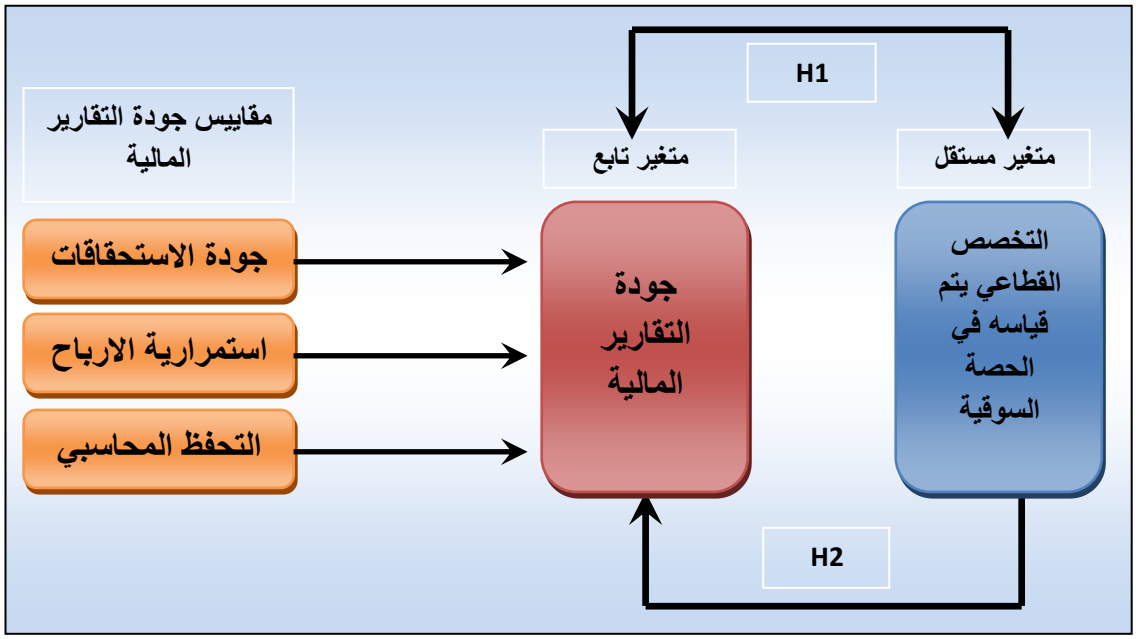


الشكل (1): نموذج البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة.

**1-5. فرضيات البحث:** من خلال عرض مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث كالآتي:

**(H1). الفرضية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص القطاعي للمدقق وجودة التقارير المالية

**(H2). الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية بين التخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية

**1-6. منهج البحث:** أعتمد الباحثان في هذا البحث على منهج أساسي من منهاج البحث العلمي وهو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتأصيل مفاهيم وموضوعات الدراسة وفق الأدبيات والنشرات العلمية، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث ذات الصلة بها، ومن خلال استقراء واقع الميدان وتحليل العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، سوف تستخدم الدراسة تحليل محتوى التقارير المالية لتحديد التخصص القطاعي للمدقق وبيان أثره على جودة التقارير المالية، فضلاً عن استخدام الأساليب الإحصائية والمقاييس المختلفة لتحليل البيانات واستخراج النتائج بما يمكن من إجراء الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات. وسيتم التعامل مع الشركات الصناعية وشركات التامين والقطاع المصرفي كحقل لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال اعتماد التقارير المالية المفصح عنها في سوق العراق للأوراق المالية.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

تضمن المبحث التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة من خلال تقسيم البحث على ثلاثة أقسام وكما يأتي:

التخصص القطاعي للمدقق المفهوم - الاهمية - خصائص الشركة واهم المقاييس.

مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية وأهم مقاييسها ومحدداتها.

**علاقة التخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية.**

**2-1. مفهوم التخصص القطاعي للمدقق:** إن الديناميكية التي تمتاز بها بيئة الأعمال اليوم، تفرض ضغوطا في جميع المجالات لا سيما المحاسبية منها، خاصة بعد الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها المهنة جراء انهيار كبرى الشركات الامريكية وما خلفته من انتشار سمعة سيئة على شركات التدقيق، لذلك يواجه أصحاب الشركات وممارسي المهنة اليوم تحديات كبرى للحفاظ على السمعة. تتمثل في ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي تتعرض لها ومحاولة التخفيف من الاخفاقات المتكررة والمتتالية. إن مواجهة هذه التحديات لا يأتي إلا بتظافر جهود الجهات المعنية بتنظيم المهنة، لتقديم هذه الخدمة بكفاءة وجودة عالية لأنه يعتبر اهم مطالب المستفيدين والمستخدمين وأصحاب المصالح، ولتحسين الجودة في التدقيق أصبح هناك اهتمام وتركيز نحو اتباع استراتيجية التخصص القطاعي في ممارسة مهنة التدقيق في الشركات، من أجل تقديم مستوى أداء مهني يتمتع بالكفاءة والجودة من أجل الاستمرار في بيئة تمتاز بالتعقيد والتطور السريع وحدة المنافسة والانفتاح على الأسواق العالمية للمهنة (بودربالة، 2019: 150).

وتوضح دراسة (Hegazy, et al., 2015:145) بأن التخصص القطاعي هو" امتلاك الأفراد مساحة واسعة من المهارة والكفاءة والمعرفة والممارسة العملية في نشاط معين " أو هو " المعرفة والخبرة للمدقق في تدقيق قطاع معين من القطاعات الاقتصادية مثلا (البنوك – الشركات التجارية او الصناعية او السياحية.... الخ)"

**2 -1-1 اهمية التخصص القطاعي للمدقق:** يعتمد أصحاب المصالح والأطراف المهتمة بالمنشأة (المساهمون أو المستثمرون أو المصارف أو الدائنون) بصورة أساسية على صحة ومصداقية وموثوقية وجودة المعلومات الواردة بالبيانات المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية، ومن هنا تبرز أهمية التخصص القطاعي لهذه الأطراف من خلال:

1. يساعد التخصص القطاعي للمدقق في رفع مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الخاضعة للتدقيق، فالزبائن الذين يتبعون استراتيجية الشفافية في إصدار القوائم والتقارير المالية، ولا يلجؤون إلى سياسة إدارة الأرباح، يؤدي ذلك إلى اختيار المدققين المتخصصين في مجال أعمالهم، لأنهم يساهمون في تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية (كلاب، 2018: 23)
2. ان المعيار الاول من معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما (GAAS) يوضح أهمية وجود مستويات عالية من الخبرة والكفاءة والجودة في مهنة التدقيق كي تساعد مدقق الحسابات من تحقيق الميزة التنافسية من خلال التخصص في قطاع معين(Kato et al., 2016: 62)
3. يكتسب المدقق المتخصص كفاءة وخبرة عالية من أجل تقييم الأخطاء الجوهرية، وإيجاد الحلول الممكنة لها، وذلك مقارنة بالمدقق غير المتخصص. (سليمان، 2018: 18)
4. ان تفهم المدقق لطبيعة القطاع الذي يعمل فيه والمنشأة محل التدقيق يساعد بشكل كبير على أداء كل أجزاء عملية التدقيق على أكمل وجه. (خطاب، 2013: 308)
5. يعد التخصص القطاعي للمدقق مهما في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المديرون ومقدمي رأس المال مما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد وزيادة كفاءة الاستثمار، هذا ويساعد التخصص القطاعي للمدقق في توجيه الإدارة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة عندما يقدم المدقق الخارجي رايه الفني المحايد والكفوء عن جودة التقارير المالية للشركات (فرحان، 2022: 90).

**2-1-2 مقاييس التخصص القطاعي**: وتم قياسه من خلال النسبة المئوية للنقاط (الحصة) المستخدمة لتدقيق القوائم المالية لقطاع معين في سنة ما إلى اجمالي القطاعات الأخرى التي تم تدقيقها من قبل

المدقق الخارجي في السنة نفسها، بالاتفاق مع دراسة (Ismail et al, 2021) و(فرحان، 2022) هذا ويمكن حساب التخصص القطاعي للمدقق الخارجي بالمعادلة الآتية:

$$\text{التخصص القطاعي للمدقق الخارجي} = \frac{\text{إيرادات مكتب التدقيق عن تدقيق قطاع معين في سنة ما}}{\text{إجمالي إيرادات مكتب التدقيق في نفس السنة}} \times 100\%$$

وكلما زادت النسبة دل ذلك على ازدياد مستوى التخصص القطاعي للمدقق الخارجي.

**2-2. جودة التقارير المالية المفهوم والاهمية والقياس:** تعد قرارات الاستثمار التي يتخذها مديري الشركات من أهم القرارات التي تؤثر على مستقبل المستثمرين وأصحاب المصالح فيها، لأن هذه القرارات تحدد نجاح أو فشل الشركة في تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين كمقدمين لرأس المال. لذا تعد التقارير المالية والمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركة ذات تأثير مهم على قرارات الاستثمار، حيث إن التقارير المالية عالية الجودة مهمة لصناع القرار وأصحاب المصالح.

**2-2-1. مفهوم جودة التقارير المالية:** وفقاًلـ (IASB) يرتبط المبدأ الأساسي لتقييم جودة التقارير المالية بمصداقية أهداف ونوعية المعلومات التي تم الكشف عنها في التقارير المالية للشركة. تعزز هذه الخصائص النوعية تسهيل تقييم فائدة التقارير المالية، مما سيؤدي أيضاً إلى مستوى عالٍ من الجودة. لتحقيق هذا المستوى، يجب أن تكون التقارير المالية ممثلة بأمانة وقابلة للمقارنة والتحقق وفي الوقت المناسب ومفهومة. وبالتالي، ينصب التركيز على وجود تقارير مالية شفافة، وعدم وجود تقارير مالية مضللة للمستخدمين؛ ناهيك عن أهمية الدقة والقدرة على التنبؤ كمؤشرات على جودة التقارير المالية العالية (Gajevszky. 2014: 4).

ويبين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB,2010) أن التقارير المالية تقدم مؤشرات أداء الشركة الى كافة الجهات المستفيدة (اصحاب المصالح والدائنين والزبائن والحكومة). وتمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية ملائمة بما توفره من بيانات ومعلومات مالية (Brown, et al., 2017: 5)

**2-2-2. أهمية جودة التقارير المالية:** تعد جودة التقارير المالية ذات أهمية بالغة لأصحاب المصالح والمستثمرين، فضلا عن أنها وسيلة فعالة وهامة للتواصل بين الإدارة والمستخدمين حيث تزودهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالاستثمارات في الشركة، وفقاً لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تمثل جودة التقارير المالية البيانات التي توفر معلومات دقيقة وعادلة حول المركز المالي الأساسي والأداء الاقتصادي للشركة (Herath, 2017: 2)، وبهدف الوصول إلى فهم كامل لأهمية جودة التقارير المالية نستعرض مجموعة من اراء الباحثين وعدد من الدراسات في المجال المحاسبي:

1. تساعد التقارير المالية ذات الجودة العالية المديرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر أهمية وفائدة لأنها تسمح للمديرين الأكثر كفاءة من اكتشاف المشاريع المربحة (Assad & Alshuriden, 2020: 199)
2. إن جودة التقارير المالية تلعب دورا اساسيا وفعالا في مساعدة الادارة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة عندما تكون بيئة الحوكمة للشركات قوية (خلف، 2020: 10)

3. إن الإفصاح الإجباري عن البيانات المالية وغير المالية للشركات يحد من مشاكل الوكالة مما يسهم في زيادة كفاءة الاستثمار (Liu & Tian, 2019: 597)
4. تساهم التقارير المالية ذات الجودة العالية في تحسين الاجراءات للرقابة على ادارة الشركة ومنع الاجراءات الانتهازية (Aulia & Siregar, 2018: 4)
5. لجودة المعلومات المالية اهمية بالغة في التغلب على مشاكل عدم تماثل المعلومات لأنها توفر معلومات ملائمة وشفافة في الوقت المناسب وتلبي احتياجات المستخدمين (Alshuriden & Irwandi, 2020: 198))

**2-2-3 متطلبات جودة التقارير المالية:** تتألف التقارير المالية عالية الجودة من متطلبات عدة وهي: (ابراهيم، 2021: 23)

| | |
|---|---|
| 1. جودة صياغة التقرير | صياغة معلومات وبيانات التقرير بصورة جيدة لتكون الكلمات في التقرير مفهومة وواضحة ودقيقة في القائمة |
| 2. جودة محتوى التقرير | ان لا يحتوي التقرير على اية اخطاء جوهرية بالإضافة الى وجود قيم صحيحة للبيانات ويتطلب ذلك وجود ثلاثة خصائص مهمة وهي: (الدقة – الاكتمال – الشمول) |
| 3. جودة عرض التقرير | عرض البيانات والمعلومات بعناوين متجانسة او بأسلوب لا يحتاج للتفسير والايضاح عند استخدامها، بالإضافة الى سهولة الحصول على التقرير في الوقت الملائم ويتطلب ذلك وجود أربع خصائص مهمة هي (الشفافية – الاتساق او الثبات – الحياد– التوقيت) |

**2-2-4 معايير جودة التقارير المالية**

يعتمد متخذ القرار على القوائم والتقارير المالية ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب ان يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية والافصاح الكافي والأهمية النسبية وقابلية التحقق والمقارنة للمعلومات وامكانية الثقة فيها والاعتماد عليها لذا يجب أن تشمل التقارير المالية عدد من المعايير التي يمكن تصنيفها إلى الأنواع الآتية لتكون ذات جودة ودقة عالية كما في الشكل:- (حسين، 2016:28)

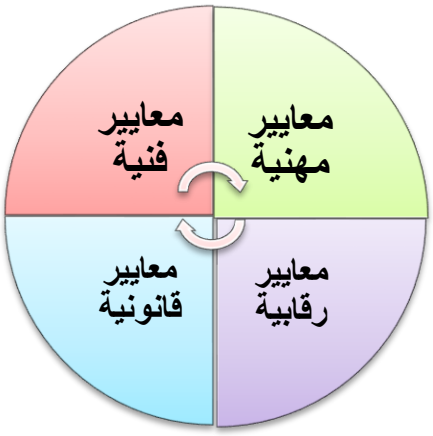


الشكل (1): معايير جودة التقارير المالية

الشكل من اعداد الباحثة بناءً على المصادر السابقة.

وفيما يأتي توضيح لمفهوم كل واحد من هذه معايير:

**المعايير المهنية:** تحاول أغلب المؤسسات المهنية إلى اعداد المعايير الخاصة بالمحاسبة والتدقيق وذلك لضبط تطبيق وأداء العمليات المحاسبية، لذا برز مفهوم رفع الدعاوى ومسائلة الادارة من قبل المستثمرين واصحاب الحقوق والمصالح للاطمئنان على استثماراتهم، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الافصاح عن تقارير مالية عالية الجودة وتتمتع بالشفافية والمصداقية.

**المعايير الفنية**: يساعد توفير المعايير الفنية إلى رفع قيمة المعلومات المحاسبية وتطوير جودتها مما تؤدي إلى تحسين الافصاح المحاسبي وزيادة ثقة المستثمرين وأصحاب الحقوق والمصالح بأداء الشركة.

**المتطلبات القانونية:** تهتم العديد من الشركات والمؤسسات المهنية في معظم دول العالم إلى تطوير جودة الافصاح المحاسبي، وتحقيق الالتزام بها وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات الواضحة والمنظمة لعملها.

**متطلبات الرقابة:** يعد عنصر الرقابة أحد الاجراءات الاساسية للعملية الادارية والتي يعتمد عليها كل من أعضاء مجلس الادارة والمستثمرين وأصحاب الحقوق والمصالح، وإن نجاح ذلك العنصر يعتمد على وجود نظام رقابة فعال يحدد أدوار كل من أجهزة الرقابة الادارية والمالية ولجان التدقيق، لضمان الحصول على معلومات مالية تمتاز بجودة عالية.

**2-2-5 مقاييس جودة التقارير المالية:** تعددت الدراسات التي اعتمدت مفهوم جودة التقارير المالية، إلا أن المشكلة الأساسية التي واجهت الباحثين هي كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة (Beest et al., 2009: 3)، إذ تم قياسها بطرق متعددة، اعتمد معظم الباحثين على المقاييس الكمية مثال جودة الاستحقاقات (Al-Alam, 2019) واستمرارية الارباح (شتيوي، 2012)، التحفظ المحاسبي (مصطفى، 2019) وركزت المقاييس المذكورة على سمات محددة لمعلومات التقارير المالية. واعتمدت دراسات وأبحاث أخرى على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتقييم المعلومات والبيانات التي تحتويها التقارير المالية (Mbawuni, 2019) لذا ستقوم الباحثة باستعراض أهم الدراسات التي اطلعت عليها والتي تناولت هذا المجال.

الجدول (4): طرق قياس جودة التقارير المالية

| ت | الدراسة | طريقة قياس جودة التقارير المالية |
|---|---|---|
| 1 | (Al-Aamri et al., 2021)<br>(Beest et al, 2009 Herath & )<br>(Albarqi, 2017)<br>(Mbawuni, 2019) | تم قياس جودة التقارير المالية عن طريق استمارة الاستبيان بالاعتماد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية. |
| 2 | (Kothari et al, 2005)، (Han,2004)<br>(مصطفى، 2019: 60) | تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام مقياسان جودة الارباح ومستوى الافصاح. |
| 3 | ((Mbawuni,2019)<br>(Gajevszky,2014) | تم قياسها من خلال ممارسات ادارة الارباح على اعتبار وجود علاقة عكسية بين ادارة الارباح وجودة الارباح. |
| 4 | (مصطفى، 2019) (الشطناوي، 2018)،<br>(Kazemi et al., 2011) | تم قياسها بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي، باستخدام نموذج (MTB). |

| ت | الدراسة | طريقة قياس جودة التقارير المالية |
|---|---|---|
| 5 | (محمد، 2021: 45) (النجار، 2016) | تم قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على دمج طريقة التحفظ المحاسبي مع طريقة جودة الارباح. |

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

**2-2-6. تأثير خصائص الشركة على جودة التقارير المالية:** هناك خصائص عدة للشركة لها تأثير على جودة التقارير المالية ومنها:

1. **حجم الشركة:** تبين أنه عندما تفصح الشركة عن تقاريرها المالية بجودة عالية دل ذلك على كبر حجم الشركة والنمو المستقبلي لها، إذ كلما ارتفعت فرصة النمو المستقبلي للشركة تتجنب الشركة الافصاح عن كافة معلوماتها خوفا من المنافسين في السوق وذلك يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية. وهناك دراسات وأبحاث قام بها العديد من الباحثين عن مدى العلاقة بين جودة التقارير المالية وحجم الشركة، حيث تبين دراسة (Mahboub, 2017: 710) وجود علاقة ايجابية بين جودة التقارير المالية وحجم الشركة وبينت الدراسة بأن الشركات الكبرى تفصح عن المزيد من المعلومات المالية ذات الجودة العالية لان كبر حجم الشركة يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة لأنها تقدم تقارير مالية عالية الجودة فضلا عن تمتعها بأنظمة رقابة فعالة عكس الشركات الصغيرة (رزق، 2011: 79)، وبينت دراسة (نويجي، 2018: 42) فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أنه يوجد علاقة ايجابية معنوية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، حيث كلما زاد حجم الشركة كلما انخفضت إدارة الأرباح ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.
2. عمر الشركة: من العوامل الأساسية للتقارير المالية عالية الجودة هو عمر الشركة، لأن نظام الرقابة الداخلية يزداد كفاءة وقوة مع تقدم عمر الشركة، بسبب الخبرة التي تكتسبها الكوادر فضلا عن المهنية العالية، ويساعد تقدم عمر الشركة في تحسين آليات الحوكمة الخاصة بها ونتيجة لذلك اصبحت الجهات الرقابية تفرض مراقبة وثيقة الشركات مما يساهم في اعداد وتقديم تقارير مالية ذات جودة عالية (Echebu et al., 2017: 68)، ويصبح نظام الرقابة الداخلية أكثر تنظيما مع مرور السنين وتضمن الرقابة الداخلية جيدة التنظيم على سلامة وجودة التقرير المالي.
3. الرافعة المالية (المديونية): يشير الرفع المالي إلى مدى اعتماد الشركة علي الاقتراض في تمويل أصولها وعملياتها التشغيلية، كما أن مستوي الرفع المالي بالشركات يعكس المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس التي قد تتعرض لها الشركة في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين والدائنين (Matoni & Luliano, 2012: 51). وتقيس الرافعة المالية نسبة استخدام الشركة للتمويل من خلال الديون التي تتحملها. إذا كانت الشركة تتمتع بمستوى عال من الرافعة المالية، فهذا يعني أن الشركة تعتمد اعتمادا كليا على الديون أو القروض الخارجية لتمويل التزاماتها. أما في حال كون مستوى الرافعة المالية للشركة منخفض، هذا يبين أن الشركة تستخدم رأس مالها لتمويل التزاماتها، وتبين هذه النسبة امكانية الشركة على سداد التزاماتها المالية في حالة تصفية الشركة. فضلا عن ذلك، سيفقد اهتمام المستثمرون بهذه الشراكات لأن المستثمرين يعتقدون أن الشركة ستعطي الأولوية لسداد الديون وفوائد القروض بدلا من دفع أرباح الأسهم، وإذا كانت الرافعة المالية عالية، فإنها ستشجع الإدارة على القيام بطرق مختلفة للاستمرار في جذب المستثمرين. بدلا من الابلاغ عن الوضع المالي الحقيقي للشركة. وسيؤثر اخفاء البيانات المالية وعدم الافصاح عنها بسبب الظروف الحقيقية للشركة

على انخفاض جودة الأرباح. أما إذا كانت الرافعة المالية منخفضة، فإن الشركة تتحمل ديون قليلة وذلك يؤدي إلى تحسن حالة الشركة. وهذا يشجع الشركة على تقديم معلومات مالية حقيقية لإظهار أن الشركة في حالة جيدة. لهذا السبب يمكن استنتاج أنه كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية، انخفضت جودة الأرباح، وإذا انخفضت الرافعة المالية، زادت جودة الأرباح (Murniati, 2019: 86-87).

**3-2. علاقة التخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية:** يعد التخصص القطاعي أحد مداخل التطور في مهنة التدقيق لمواجهة التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية المرتبطة لممارسة المهنة وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق التدقيق لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. وقد شهدت الأعوام السابقة اتجاه أغلب شركات التدقيق المهنية الكبرى، نحو القيام بإعادة هيكلة انشطتها في مجال التدقيق على اساس التخصص القطاعي وذلك بهدف السعي نحو تقديم خدمات التدقيق بمستوى كفاءة أكبر وزيادة موثوقية التقارير المالية والقدرة على صياغة القوائم المالية بما ينعكس في النهاية على جودة التقارير والقوائم المالية للشركات. وأوضحت الدراسات أهمية التخصص القطاعي وتأثيره الايجابي على جودة التقارير المالية إذ بينت دراسة (خلف، 2020) أثر التخصص الصناعي للمدقق وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار. توصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الصناعية المصرية ذات جودة التقارير المالية المرتفعة والتي تم تدقيقها بواسطة مدقق متخصص في القطاع لديها مستوى مرتفع من كفاءة الاستثمار حيث تنخفض الاستثمارات الأكثر من اللازم لديها ويرجع ذلك إلى أن التخصص القطاعي للمدقق يسهم في تحسين العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، كما وبينت دراسة (Azzam et al 2019) العلاقة بين عمليات التدقيق الداخلية والخارجية للشركة وجودة التقارير المالية حيث توصلت إلى أن هناك تأثير ايجابي من خلال التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة التقارير، ويوجد تأثير إيجابي ودعم لمستوى التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين بما يرفع من مستوى جودة التقارير المالية. أما دراسة (Havasi & Darabi, 2016) أثر التخصص القطاعي للمدقق على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص القطاعي وخبرة المدقق في القطاع، لهما تأثير مباشر على جودة التقارير المالية للشركات. وبينت دراسة (عباس، 2020) أثر التخصص المهني لمكاتب وشركات التدقيق في جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسهما على تكلفة رأس المال ووقد توصل الباحث إلى نتائج عدة كان من أهمها أن هنالك مستوى مقبول من التخصص القطاعي لدى مكاتب وشركات التدقيق التي مارست تدقيق التقارير المالية، مع وجود مستوى عالي لجودة الأرباح المحاسبية للمصارف، وكذلك وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التخصص القطاعي لمكاتب وشركات التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية وبشكل ايجابي، فضلا عن وجود أثر بين كل من التخصص القطاعي وجودة الأرباح المحاسبية في المتغير التابع تكلفة رأس المال

ويتفق الباحثان مع راي الباحث (خلف، 2020) ورأي (Havasi & Darabi, 2016) أن للتخصص القطاعي تأثيرا ايجابيا" على جودة التقارير المالية من خلال الخبرة والكفاءة التي يكتسبها المدقق المتخصص في قطاع معين، مما يساهم في الافصاح عن التقارير والقوائم المالية وغير المالية ذات الجودة العالية من قبل الشركات محل التدقيق.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 394-411
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.23**

## المبحث الثالث: التحليل العملي

يتم في هذا المبحث وصف مجتمع وعينة البحث المختارة والأسباب التي أدت إلى اختيار هذه العينة، ووصف المتغيرات الخاصة بالبحث ومستوى الاختلاف بينها والنماذج المستخدمة لقياس كل متغير ومصادر جمع البيانات.

**3-1. مجتمع وعينة البحث وقياس المتغيرات:** تمثل مجتمع البحث بكافة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لخصت العينة بـ (11) شركة ضمن ثلاثة قطاعات، القطاع الأول وهو القطاع المصرفي وتضمن 6 مصارف، والقطاع الثاني وهو قطاع التامين وتضمن اثنين من الشركات، والقطاع الثالث وهو القطاع الصناعي وتضمن 3 شركات، كما هو موضح في الجدول (1)، وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بإحدى عشرة سنة امتدت من (2011) ولغاية (2021)، لتكون عدد المشاهدات التي شملها البحث (121) مشاهدة (شركة/سنة)، وقد تم تحديد هذه العينة وفق ثلاثة شروط هي؛ الأول، توافر البيانات المالية لعام 2021، أما الشرط الثاني، فهو استمرار المصارف بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع، والشرط الثالث توافر البيانات اللازمة لقياس المتغيرات.

الجدول (1): الشركات عينة البحث

| ت | اسم الشركة | القطاع | ت | اسم الشركة | القطاع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مصرف اشور الدولي | المصارف | 7 | دار السلام للتامين | التأمين |
| 2 | المصرف التجاري العراقي | المصارف | 8 | الأمين للتأمين | التأمين |
| 3 | مصرف الخليج التجاري | المصارف | 9 | بغداد للمشروبات الغازية | صناعي |
| 4 | مصرف سومر التجاري | المصارف | 10 | العراقية للسجاد والمفروشات | صناعي |
| 5 | مصرف الاتحاد | المصارف | 11 | المنصور للصناعات الدوائية | صناعي |
| 6 | مصرف بابل | المصارف | | | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وقد تضمن البحث متغيرين، المتغير الأول هو المتغير المستقل (التخصص القطاعي للمدقق)، وتم قياسه من خلال النسبة المئوية للنقاط (الحصة) المستخدمة لتدقيق القوائم المالية لقطاع معين في سنة ما إلى اجمالي القطاعات الأخرى التي تم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي في نفس السنة، بالاتفاق مع دراسة (Ismail et al., 2019) و(فرحان، 2022) هذا ويمكن حساب التخصص القطاعي للمدقق الخارجي بالمعادلة الآتية:

$$\text{التخصص القطاعي للمدقق الخارجي} = \frac{\text{إيرادات مكتب التدقيق عن تدقيق قطاع معين في سنة ما}}{\text{إجمالي إيرادات مكتب التدقيق في نفس السنة}} \times 100\%$$

وكلما زادت النسبة دل ذلك على ازدياد مستوى التخصص القطاعي للمدقق الخارجي.

أما النوع الثاني من المتغيرات فهو المتغير التابع (جودة التقارير المالية)، يتم قياسه باستخدام التحفظ المحاسبي كوكيل لجودة التقارير المالية، ويتم قياس هذا المتغير باعتماد نموذج (MTB)، بالاتفاق مع دراسة (الشطناوي، 2018) و(Kazemi et al., 2011) و(محمد، 2022) ويقوم هذا

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (1): 394-411
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.1.23**

النموذج على قياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية لصافي الأصول إلى قيمتها الدفترية ويتم قياسه وفق المعادلة الآتية:

$$(MTB) = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

القيمة السوقية لحقوق الملكية = سعر السهم في نهاية السنة المالية ×عدد الأسهم العادية المتداولة
القيمة الدفترية لحقوق الملكية = حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي

وتكون نسبة (MTB) أكبر من الواحد إذا كان النظام المحاسبي يعمد إجراءات وأساليب من شأنها أن تكون القيمة الدفترية لصافي الأصول أقل من قيمتها السوقية، وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي. بمعنى أنه إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية، والعكس بالعكس.

**3-2. التحليل الوصفي:** يظهر الجدول رقم (2) مستويات التخصص القطاعي وجودة التقارير المالية (حسب مقياس التحفظ المحاسبي) للشركات عينة البحث.

الجدول (2): الوسط الحسابي لمستويات متغيرات البحث ضمن الشركات عينة البحث

| ت | الشركة | التخصص القطاعي | جود التقارير المالية |
|---|---|---|---|
| | | X | Y1 |
| 1 | مصرف اشور الدولي | 0.074 | 0.425 |
| 2 | المصرف التجاري العراقي | 0.079 | 0.387 |
| 3 | مصرف الخليج التجاري | 0.081 | 0.478 |
| 4 | مصرف سومر التجاري | 0.400 | 0.772 |
| 5 | مصرف الاتحاد | 0.085 | 0.589 |
| 6 | مصرف بابل | 0.064 | 0.353 |
| 7 | دار السلام للتامين | 0.080 | 1.000 |
| 8 | الأمين للتأمين | 0.148 | 0.858 |
| 9 | بغداد للمشروبات الغازية | 0.188 | 1.436 |
| 10 | العراقية للسجاد | 0.041 | 1.400 |
| 11 | المنصور الدوائية | 0.101 | 1.108 |
| | الاجمالي | 0.122 | 0.801 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الوسط الحسابي (للسنوات الاحدى عشرة لعينة البحث لكل مصرف) قد سجلت مستوى منخفض من حيث التخصص القطاعي، فيلاحظ أن شركات التامين والشركات الصناعية (عدا شركة العراقية للسجاد والمفروشات) قد سجلت مستوى ما بين 10% و18% من التخصص وهي نسبة ضعيفة بشكل عام ومع ذلك فهي أعلى من كافة المصارف (عدا مصرف سومر التجاري الذي سجل تخصص قطاعي 40% وهو الاعلى) التي سجلت ما بين 6% و8% وهي نسبة منخفضة جداً، وفيما يخص جودة التقارير المالية حسب مقياس التحفظ المحاسبي،

فيلاحظ أن الشركات الصناعية وشركات التأمين هي الأكثر تحفظاً مما يعكس جودة أعلى في التقارير المالية فيها في حين كانت المصارف الأقل تحفظاً، كما يظهر الجدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث ولإجمالي العينة.

الجدول (3): وصف متغيرات البحث

| نوع المتغيرات | المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | أدنى قيمة | أعلى قيمة | معامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المستقل: التخصص القطاعي | X | 0.122 | 0.139 | 0.003 | 0.535 | 114% |
| التابع: جودة التقارير المالية | Y 1 | 0.801 | 0.555 | 0.027 | 2.595 | 69% |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (3) وجود مستوى منخفض جدا للتخصص القطاعي لأغلب عينة البحث لمتوسط المشاهدات كافة (11 سنة و11 شركة ومصرف)، إلا أن ارتفع مستوى الانحراف المعياري وتجاوز قيمة معامل الاختلاف القيم المعيارية البالغة 50% يعطي تفسيرا آخر لهذا الانخفاض من حيث عدم اتساق قيم المشاهدات ووجود تباين كبير في تلك القيم مما يعني أن هناك مشاهدات سجلت قيم مرتفعة للتخصص فيها وأخرى منخفضة مما يضعف إمكانية تعميم نتائج الوسط الحسابي على العينة ككل، أما فيما يخص جودة التقارير المالية، فيلاحظ وجود مستوى تحفظ محاسبي منخفض نسبياً لكافة العينة مما يعني وجود ضعف نسبي في جودة التقارير المالية، ومع هذا فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري وقيمة معامل الاختلاف يدل على وجود تشتت وتباين وعدم اتساق في مشاهدات هذا المقياس.

**3-3. اختبار الفرضيات:** تضمن البحث اثنين من الفرضيات:

**(H1). الفرضية الرئيسة الأولى**: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التخصص القطاعي للمدقق وجودة التقارير المالية.

تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات البحث (التخصص القطاعي وجودة التقارير المالية)، كما هو مبين في الجدول رقم (4) الآتي:

الجدول (4): قيم معامل الارتباط بين التخصص القطاعي وجودة التقارير المالية

| | | التخصص القطاعي |
|---|---|---|
| | | X |
| التحفظ المحاسبي | Y1 | 0.350** |
| | Sig. | 0.000 |

** : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 1% * : وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 5%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين التخصص القطاعي للمدقق مع جودة التقارير المالية حسب مقياس التحفظ المحاسبي (Y1)، وهذا يدل على أنه كلما زاد التوجه نحو التخصص القطاعي في مكاتب التدقيق المسؤولة عن تدقيق

الشركات عينة البحث فإن ذلك سيرافقه زيادة في مستويات جودة التقارير المالية حسب مقياس التحفظ المحاسبي، وهذه النتائج تدل على قبول الفرضية الرئيسة الأولى للبحث.

**(H2). الفرضية الرئيسة الثانية**: هناك تأثير ذو دلالة معنوية بين التخصص القطاعي للمدقق في جودة التقارير المالية

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية بدلالة التخصص القطاعي، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية، والجدول رقم (5) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (5): تأثير التخصص القطاعي في التحفظ المحاسبي

| المتغيرات | المعامل الثابت (β0) | معامل الانحدار (β) | قيمة (T) (Sig.) | قيمة (F) (Sig.) | $(R^2)$ | $(R^2)$ المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التخصص القطاعي | 0.630 | 1.396 | 4.075 (0.000) | 16.608 (0.000) | 0.122 | 0.115 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلاحظ من الجدول رقم (5) ما يأتي:

1. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (16.608) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية بدلالة التخصص القطاعي، وهذا يشير إلى صحة النموذج.
2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (4.075)، بدلالة معنوية أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير التخصص القطاعي في التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية.
3. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (1.396) الموجبة على أن التأثير إيجابي طردي، بمعنى كلما زاد التوجه نحو التخصص القطاعي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية.
4. تشير قيمة معامل التحديد $(R^2)$ البالغة (0.122) على أن التخصص القطاعي يفسر ما نسبته (12.2%) من التغيرات الحاصلة في التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسة الثانية.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

وفقاً لما تم تناوله البحث في الإطار النظري، فقد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالآتي:

**4-1. الاستنتاجات:** تم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:

1. أظهرت النتائج في الدراسة التطبيقية خلال الفترة الممتدة (2011-2021) أن معظم الشركات والمصارف عينة الدراسة لديها مستوى منخفض من المدققين الذين يتميزون بالتخصص القطاعي ويعود ذلك إلى عدم تطبيق الشركات في البيئة العراقية للتخصص القطاعي وعدم إدراك أهميته في زيادة الخبرة والمعرفة المهنية والملية للمدقق في قطاع معين.
2. إن للتخصص القطاعي للمدقق أهمية بالغة على جودة التقارير المالية من خلال الخبرة والكفاءة التي يكتسبها المدقق المتخصص في قطاع معين، مما يساهم في الافصاح عن التقارير والقوائم المالية وغير المالية ذات الجودة العالية من قبل الشركات محل التدقيق.

3. وجود علاقة إيجابية بين التخصص القطاعي للمدقق وجودة التقارير المالية حسب مقياس التحفظ المحاسبي، وهذا يدل على أنه كلما زاد مستوى التخصصية القطاعية في مكاتب التدقيق الخارجية المسؤولة عن تدقيق الشركات عينة البحث فإن ذلك سيرافقه زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات والذي يعد مؤشراً على زيادة جودة التقارير المالية.
4. أكدت النتائج على أن التخصص القطاعي للمدقق يسهم كعامل مؤثر ومهم في زيادة جودة التقارير المالية، عبر تأثيره في مستويات التحفظ المحاسبي غير المشروط، فزيادة مستويات التخصص القطاعي تؤثر وبشكل إيجابي ومعنوي في زيادة مستويات التحفظ.

**5-2. التوصيات:** في ضوء الاستنتاجات للبحث يوصي الباحثان بما يأتي:

1. ضرورة توجيه الجامعات العراقية خلال مرحلة البكلوريوس لطلبة الادارة والاقتصاد وخاصة تخصص المحاسبة على تطوير المناهج الدراسية لزيادة الخبرة والمهنية مما يساعد على توسيع مدارك الطلبة وقدراتهم بعد التخرج في مجال عملهم
2. ضرورة القيام بإصدار الارشادات والتوصيات اللازمة لمكاتب التدقيق في البيئة العراقية وتوضيح مدى اهمية التخصص القطاعي لمهنة التدقيق وكيفية تطبيق الاجراءات الخاصة به
3. زيادة تفعيل دور المدققين وتشجيعهم على الانخراط بالدورات التدريبية التي تنظمها المنظمات المهنية لما لها من في رفع كفاءة ومهنية وتخصص المدقق
4. ضرورة التركيز على محددات الكفاءة المهنية ومن أهمها التخصص القطاعي للمدقق والاستفادة من مزاياه

**المصادر**

**أولاً. المصادر العربية:**

1. محمد سلامة محمد خلف، (2020)، أثر التخصص الصناعي للمراجع وجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 24، العدد 4، ديسمبر 2020، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، الصفحة 410-460.
2. رزق، هبة عبد العاطي محمد، (2011)، إثر الافصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
3. نويجي، حازم محفوظ محمد نويجي، (2018)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية علي الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية" كلية التجارة، جامعة دمنهور، مجلد 22، عدد 4، ص 1441- 1501
4. حسين، علي ابراهيم، مصطفى، حمد عبد، (2019)، تحسين جودة التقارير المالية باستخدام نموذج بطاقة الاداء المتوازن المعزز بتكنولوجيا المعلومات (IT-BSC): دراسة تجريبية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد15، العدد48، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

5. ابراهيم، بلال عامر، (2021)، "تأثير جودة التقارير المالية على راي المدقق الخارجي (دراسة تطبيقية في الشركات العراقية)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد56، الجزء 4، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت، العراق.
6. الشطناوي، حسن محمود، (2018)، أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد26، العدد3، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة اربد الاهلية، الاردن.
7. كلاب، راغب محمد راغب، (2018)، واقع التخصص القطاعي لدى مكاتب التدقيق في فلسطين وفقا لمدخل الحصة السوقية المرجحة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامي (غزة)، فلسطين.
8. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، (2018،)، دور التخصص الصناعي للمراجع في تحسين كفاءة وجودة الأداء لمهنة المراجعة"، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، جامعة جرش، المملكة الاردنية، مجلد 3، العدد الثاني، ص18.
9. جمال سعد خطاب، (2013)، العلاقة التشابكية بين التخصص النوعي للمراجعين وإدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على الأداء السوقي لمنشآت الأعمال"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الرابع، ص 308.
10. بودربالة، سارة حدة، (2019)، تفعيل جودة التدقيق الخارجي عن طريق التخصص الصناعي ومعوقات التجسيد في البيئة الجزائرية"، مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 7 العد (6).
11. فرحان، مهند ياسين فرحان، (2022)، العلاقة بين التخصص القطاعي للمدقق الخارجي وكفاءة الاستثمار في ظل حوكمة الشركات، للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رسالة ماجستير جامعه تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
12. حسين، سطم صالح، (2016)، تأثير جودة الابلاغ المالي في سياسات توزيع الارباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق
13. شتيوي، ايمن احمد، (2012)، دراسة ميدانية مقارنة للعلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي: بالتطبيق على الشركات المقيدة في اسواق المال العربية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 3، العدد 32، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
14. ألنجار، عايش عبد الله عايش، (2016)، العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

## ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Kazemi, H., Hemmati, H., & Faridvand, R. (2011). Investigating the relationship between conservatism accounting and earnings attributes. World Applied Sciences Journal, 12(9), 1385-1396
2. Beest Van F, B. G., & Boelens, S. (2009). Quality of Financial Reporting measuring qualitative characteristics. Working Paperi, researchgate.net
3. Mbawuni, J. (2019). Assessing Financial Reporting Quality of Listed Companies in Developing Countries: Evidence from Ghana. International Journal of Economics and Finance, 11(9), 1-29.
4. Al'Alam, M. P. A., & Firmansyah, A. (2019). The effect of financial reporting quality, debt maturity, political connection, and corporate governance on investment efficiency: Evidence from Indonesia. nternational Journal of Innovation, Creativity and Change, 7(6), 39-56
5. Echobu, J., Okika, N. P., & Mailafia, L. (2017). Determinants of financial reporting quality: evidence from listed agriculture and natural resources firms in Nigeria. International Journal of Accounting Research, 42(5544), 1-12
6. Matonti, G. and G. Iuliano. 2012. Vouluntary adoption of IFRS byItalian private firms: a study of thd determinats", Eurasian Business Review, 2(2) 43-70
7. Kato, R., & Semba, H. D. (2016)." Influence of The Audit Market Shift from Big 4 to Big 3 on Audit Firms 'industry Specialization and Audit Quality": Evidence from Japan. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 20(3), 62.
8. Hegazy, M. A., Al Sabagh, A., & Hamdy, R. (2015). The effect of audit firm specialization on earnings management and quality ofaudit work. Hegazy, M. Al Sabagh, A. and Handy, PP 143-164
9. Aulia, D., & Siregar, S. V. (2018). Financial reporting quality, debt maturity, and chief executive officer career concerns on investment efficiency. BAR-Brazilian Administration Review, 15(2).1-16
10. Liu, L., & Tian, G. G. (2019). Mandatory CSR disclosure, monitoring and investment efficiency: evidence from China. Accounting & Finance.
11. Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Financial reporting quality,audit quality, and investment efficiency: evidence from GCC economies. Accelerating the world's research. Waffen-und Kostumkd. J, 11(3), 194-208
12. Mahboub, R. M. (2017). Main determinants of financial reporting quality in the Lebanese banking sector. European Research Studies Journal, 20(4B), 706-726.
13. Irwandi, S. A., & Pamungkas, I. D. (2020). Determinants of financial reporting quality: Evidence from indonesia. Journal of International Studies, 13(2).
14. Ismail, S. A. A., Mahmood, S. M., & Hussein, A. I. (2021). The impact of the agency costs on the going concern under the auditor industry specialization: An empirical study on private banks in Iraq. Academy of Entrepreneurship Journal, 27, 1-11.
15. Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. International Journal of Business Management and Commerce,2(2),1-14.

16. Gajevszky, A. (2014). The Impact of auditor's opinion on earnings management: evidence from romania. Network Intelligence Studies, 2(03), 61-73
17. Han, S. (2004). Ownership structure and quality of financial reporting. Available at SSRN 591801: https://ssrn.com/abstract=591801